

وحدة على جميع الجبهات

دون رضى المرجعية).

صحيح أنه في تلك الأيام، بعثت الإدارة الأميركية بأكثر من رسالة تعلن فيه رفضها التجديد للمالكي، لكن المعنيين في طهران لم يعيروها اهتماماً مباشراً، لكونها من دون رافعة على الأرض. جل اهتمامهم كان منصباً على اصلاح ذات البين بين العراقيين أنفسهم، مع علمهم المسبق بأنه لا يمكن لأي رئيس حكومة آخر أن يصل السلطة من دون أن يسميه المالكي أو يوافق على تسميته. في النهاية، يبقى رئيس أكبر كتلة برلمانية، نواتها 93 نائباً، لكنها تصل في بعض الحسابات (التحالفات الفردية) إلى نحو 120 برلمانياً. أما اليوم، بعدما جعل الأميركيون أنفسهم المالكي عنواناً للمعركة الدائرة حالياً في العراق، فقد بات التمسك به مفتاحاً للربح والخسارة، وما عادت القضية «مؤامرة أميركية تركية قطرية سعودية لتوجيه ضربة إلى محور المقاومة».

وبالحديث عن «المؤامرة» لا بد من الإشارة إلى مجموعة من النقاط، لعل أولها أنه ما عاد مهماً البحث عن أسباب ما حصل والجهات التي دفعت باتجاهها، سواء كانت أطرافاً منعزلة أو غرفة عمليات مشتركة. فالأمور

المباشرة الأميركية الإيرانية مفتوحة، من خلال الجولة الخامسة من المفاوضات حول النووي الإيراني في فيينا. ولعل تأخير الجواب يعود في جزء منه إلى استبيان إلى ماذا سيؤول الموقف الأميركي من النووي الإيراني، لكن فشل المفاوضات، مرفقاً بتحذير الدبلوماسي «المنفتح» محمد جواد ظريف من أن نتيجة كهذه ستفتح الباب لكل طرف للعودة إلى ممارساته القديمة، عكسا بما لا يدعو الشك رغبة إدارة باراك أوباما في توظيف التطورات العراقية لتصلب موقفها من الحقوق الإيرانية، التي كان واضحاً منذ البداية أن طهران مصممة على عدم التفريط بأي منها، وإن أظهرت «مرونة» في التفاوض حول بعض تفاصيلها. ولعل هذا ما يفسر صدور القرار الفصل الإيراني حول العراق (كلام خامنئي) بعد نحو 24 ساعة من عودة أميركيين تركية قطرية سعودية وتقديم تقريرهم كاملاً إلى القيادة. لا يعني هذا طبعاً تمسكاً إيرانياً بنوري المالكي لشخصه. لم يكن التأييد الإيراني لهذا الرجل رغوباً في أي لحظة، حتى في أوج الأزمة السياسية التي تعصف بالعراق منذ أشهر، وإن كان لا يمكن إنكار أن مواقف المالكي الخارجية، وصلابته في التعامل مع ملفات المنطقة، تمثل رافعة قوية له لدى الإيرانيين، الذين يدركون جيداً مدى تعثره في إدارة الملفات الداخلية. والدلائل على ذلك كثيرة. في فترة ما قبل الانتخابات، كان جواب الإيرانيين لكل الداعين إلى تنحية المالكي من الشيعة أنفسهم أن الكلمة ستكون لصناديق الاقتراع. ولهذا السبب نزلت الأطراف الشيعية الانتخابات كل بلائحة منفردة، مع تعهد مسبق بدخول الندوة البرلمانية تحت لواء «التحالف الوطني». ولما صدرت النتائج وأظهرت فوز المالكي بأكثر عدد من المقاعد، وتصاعدت حدة المعارضة الداخلية للمالكي، كان الجواب الإيراني «اتفقوا على من تريدون ضمن ضوابط ثلاثة: لا حكومة من خارج التحالف الوطني، ولا حكومة من دون المجلس الأعلى، ولا حكومة من

نتنياهو: إيران هي الخطر الأكبر على الساحة العراقية



رغم الحدث الفلسطيني الذي يحتل رأس اهتمامات المؤسسة الإسرائيلية، بكل فروعها السياسية والأمنية والعسكرية، حرص رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو على التأكيد الصريح أن المصلحة الإسرائيلية تكمن في استمرار القتال وتفاقمه في العراق، مشدداً على أن «الخطر الأكبر في الساحة العراقية هو إيران» ولم يترك نتنياهو للمصادر القريبة والمسؤولين والخبراء الإسرائيليين التعبير عن

مكانم مصلحة الدولة العبرية، إزاء ما يجري في الساحة العراقية. بل اختار التعبير المباشر والصريح والعلني، في مقابلة مع شبكة NBC، بالقول «عندما يقاتل أعداؤك بعضهم البعض، لا تدعم أيًا منهم وإنما عمل على إضعافهم»، ودعا الولايات المتحدة إلى عدم دعم طرفي الصراع على الساحة العراقية، مستخدماً التعبيرات المذهبية في توصيف الصراع عبر التحذير من دعم «الشيعة والتمرديين السنة» في الصراع على العراق، مبرراً ذلك بأن «كلا المعسكرين هما أعداء للولايات المتحدة». ويحذر نتنياهو من أي تعاون مع إيران على الساحة العراقية، وهو ما يؤكد صحة المعلومات التي تم تداولها في الساحة الإسرائيلية، في الأيام الأخيرة، عن مخاوف تسود أوساط صناعة القرار السياسي والأمني في تل أبيب، من أن تتمكن إيران من توظيف ذلك على طاولة المفاوضات النووية. هذه المخاوف عبر عنها نتنياهو أيضاً بالتحذير من أنه «يمكن لإيران أن تستغل الأزمة من أجل دفع طموحها لتطوير سلاح نووي إلى الأمام»، واصفاً مسألة كهذه بأنها «خطأ تراجيدي، لأن أي تطور آخر يصغر أمام ذلك». كما حذر من «السماح لإيران بالسيطرة على العراق كما يحصل في سوريا ولبنان»، وفي ما يتعلق بالموقف من المفاوضات النووية في جنيف، حذر نتنياهو من التوصل إلى اتفاق بين (1+5) وإيران، معتبراً أن قراراً كهذا «يمكن أن يغيّر التاريخ».

(الأخبار)

هزائم متتالية، بالإضافة إلى مصلحة في دولة كردية تابعة تمتص نفلها. وقطر تريد استعادة دور إقليمى مفقود. فضلاً عن إسرائيل التي تريد تفجير أي بوادر لاتفاق أميركي إيراني، وتقسيم المنطقة إلى فسيقساء عرقية ومذهبية، وأميركا التي تريد الحؤول دون إحياء طريق الحرير، ومصلحة الكل ب«الهلال سني» يقطع «الهلال الشيعي». ... ويغض النظر عن مدى مساهمة كل من هذه الأطراف في نشوب الأزمة، فإنها جميعاً سعت إلى امتطائها والاستفادة منها. اللافت هنا كان موقف واشنطن، التي تدرك جيداً أنها قادرة على توظيف التمدد الداعشي تكتيكياً، وطالما بقي تحت السيطرة، لكنها حاسمة في أنه يمثل خطراً على أمنها القومي على المدى الطويل. كذلك حال السعودية، التي سبق أن عانت الآثار السلبية لظاهرة الأفغان العرب، فكيف إذا كان المارد

التكفيري يتزعرع على حدودها. الخلاصة، سعى الكل إلى توظيف التطورات لتعويض خسائر الأعوام الماضية. وتحول الأمر فجأة من «هجوم داعشي» إلى «ثورة السنة»، تحت عنوان أن «من بين كل 10 مقاتلين، 8 من البعثيين وعسكر صدام، و فقط اسلاميان اثنين»، مع عروض بوضع حد سريع للظاهرة المستجدة إذا جرت الاستجابة لبعض الشروط «التي تعيد العقارب إلى الورا لسنوات خلت».

بقيت إيران، التي يبدو أنها الأكثر حرصاً على وحدة العراق، ليس طبعاً بسبب الحجة الساذجة بأنها تفضل السيطرة على العراق كاملاً على أن تحكم جزءاً منه، بل لأنها تدرك أن أي تقسيم لبلاد الرافدين سيغني دولة كردية ستكون إسرائيل جديدة على حدودها الغربية، ودولة سنية تكفيرية تخوض معها حرب استنزاف لا تهدأ. إيران التي حدد مرشدتها أمس الرؤية والمسار، بما يشير إلى حرب جديدة ستدور رحاها في العراق، ولن تقف آثارها عند سوريا والأردن ولبنان، بما ينبئ بصيف ساخن، يرجح أن تكون حرارته أكثر حماسة مما قد يقدر البعض.

منذ مدة، الساحة الطبيعية للضربة الانتقامية. الحديث عن «استقلالية» داعش يبدو مقتنعاً من دون أن يعني أنها لا تحظى بدعم أطراف إقليمية عديدة بحكم التخادم المبني على تقاطع المصالح. السعودية تريد استعادة عاصمة العباسيين وتعزيز أوقافها في مقابل إيران. وتركيا تريد نصراً إقليمياً بعد

الحركة لدى المجموعات المسلحة، بدليل عجزها عن إجهاض عملية الاقتراع الذي كان يعد أمراً حيوياً بالنسبة إليها. من هنا كانت الساحة العراقية، بصراعاتها وإخفاق النظام منذ 2003 على كل المستويات الخدمية والعسكرية والاجتماعية والسياسية، فضلاً عن الأزمة التي تعصف بالبلاد،

لم يكن التأييد الإيراني للمالكي رغوباً في أي لحظة

بخواتيمها وتداعياتها. ومع ذلك يمكن الجزم بقدر معقول من الدقة، بأن التفجير في العراق جاء على خلفية النجاح في إجراء انتخابات في كل من سوريا والعراق، وتأمين فوز بشار الأسد ونوري المالكي فيهما. علماً بأن انتخابات سوريا كانت مفصلاً كاشفاً أظهر محدودية هامش

انسحاب «تكتيكي» يهدي الأنبار لـ«داعش»

النظام السابق، حول الحويجة التي تعد حصناً لهذه الجماعات في جنوب غرب كركوك.

ولقوا حتفهم في تلك الاشتباكات. سياسياً، أكد رئيس حكومة إقليم شمال العراق نجيبرفان البرزاني، ضرورة استقالة رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي «من أجل سلامة العراق».

وكشف عن أنه كان قد حذر حكومة بغداد من عمليات «داعش»، قائلاً «نحن في حكومة إقليم شمال العراق، حذرنا حكومة بغداد قبل 6 أشهر من هجمات «داعش»، ونصحنا المالكي باتخاذ تدابير في ما يتعلق بالتهديدات ضد الموصل خصوصاً، لكن المالكي رفض توصياتنا وأكد عدم وجود أي مشكلة».

من جانبه، طالب ائتلاف الوطنية الذي يتزعمه رئيس الوزراء العراقي الأسبق، إياد علاوي، أمس، المالكي بالاستقالة من منصبه وتشكيل حكومة إنقاذ وطني. وقال عضو ائتلاف الوطنية حامد المطلك: «نطالب رئيس الحكومة المالكي باتخاذ قرار حاسم وتقديم استقالته كي ندفع الخطر القادم عن بلادنا».

(الأخبار، أ ف ب، الأناضول)

لتحرير مدينة الموصل من هذا التنظيم». في غضون ذلك، لا تبدو العلاقات بين الجماعات الإسلامية المتحالفة ضد الحكومة، سلسة تماماً. حيث اندلعت أول من أمس اشتباكات بين مقاتلي «داعش» وعشائر أخرى يدعمها جيش النكشبندي، الذي يقوده ضباط من



نجيبرفان البرزاني (الأناضول)

الأمنية. في هذا الوقت، قال مصدر أمني أمس، إن قوات من الجيش العراقي، محاصرة منذ أيام في مطار تلعفر عشائرية لدى «داعش»، لعقد هدنة تسمح لتلك القوات بالانسحاب من المطار.

من جانب آخر، وفي خبر يطرح احتمال حصول اجتياح «داعشي»، من الجنوب هذه المرة، كشفت اللجنة الأمنية في مجلس محافظة ذي قار أمس، عن وجود 3000 مسلح احتشدوا على الحدود السعودية، ويعتزمون دخول العراق عبر الصحراء بين الناصرية والسماوة، فيما أكدت اتخاذ جملة استعدادات لإحباط تسللهم.

كذلك، أعلن جهاز مكافحة الإرهاب أمس، مقتل 40 عنصراً من تنظيم «داعش»، وتدمير 5 عجلات تعود لهم في مدينة تكريت، مركز محافظة صلاح الدين. إلى ذلك، قال الفريق قاسم عطا، إن «إيران أعادت للعراق 130 طائرة حربية مزودة بالأسلحة، كانت تحتجزها منذ أكثر من 20 سنة». وأضاف إن «هذه الطائرات تم تزويدها بأسلحة متطورة»، مشيراً إلى أنها «ستشارك في المعارك ضد داعش،

الإمكانات وضمان قوة هذه المناطق، وانسحاب القطاعات هو لغرض إعادة الانفتاح».

وتعليقاً على انسحابات الجيش العراقي، حذر مسؤول عراقي أمس، من سيطرة مسلحي «داعش» على محافظة الأنبار، لو لم تسارع القيادة العامة إلى توجيه ضربات جوية لهم.

ومضى قائلاً إن «الأوامر العسكرية جاءت بانسحاب القوات الأمنية من مناطق عانة وراوة على خلفية زيادة معدل التعرضات (الهجمات) المسلحة» من مسلحي «داعش». وأضاف إن «الحدود أصبحت مفتوحة بين العراق وسوريا بعد سقوط معبر القائم (في الأنبار)، لذا أصبحت الحاجة ملحة لتكثيف طيران الجيش في تلك المناطق، واستهداف تجمعات داعش».

وفي ما يتعلق بالأنباء التي تحدثت عن سيطرة مسلحي «داعش» على منفذي الوليد (مع سوريا)، وطريبييل (مع الأردن) الحدوديين، وعلى الرغم من تأكيد العديد من المصادر لها، إلا أن وزارة الداخلية العراقية نفت هذه المعلومات، مؤكدة أن المنفذيين يعملان بكامل طاقتهم وتحت إشراف القوات

مرة أخرى، تتكرر انسحابات الجنود العراقيين من ساحة المعركة، وإن اتخذت طابعاً «تكتيكياً» هذه المرة؛ وفي وقت تزامنت فيه هذه الانسحابات مع اشتباكات دارت بين عناصر «داعش» والفصائل المتحالفة معه، طالب رئيس وزراء كردستان وائتلاف الوطنية رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي بالاستقالة. وقال شهود ومصادر أمنية إن عناصر تنظيم «داعش»، سيطروا على ثلاث مدن في محافظة الأنبار بغرب العراق أمس. وقال مسؤول في الاستخبارات العسكرية: «انسحبت قوات الجيش من راوة وعانة والرطبة هذا الصباح، وتحرك تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام سريعاً للسيطرة على هذه البلدات».

من جهته، أعلن المتحدث باسم مكتب القائد العام للقوات المسلحة العراقية، الفريق قاسم عطا، أن القوات الحكومية انسحبت من تلك المدن في إجراء «تكتيكي»، يهدف إلى «تضيق الإمكانات».

وقال «هذا قرار اتخذه القادة، وهذا ما يطلق عليه إعادة انفتاح القوات، ونرى أن الإجراءات تسير بشكل جيد لتضيق